الطشة مترئسا جانبا من الجلسة

متابعة حثيثة لمجريات الجلسة

رئيس المجلس أحمد السعدون دعا إلى جلسة خاصة

إحالة «الخطاب الأميري» إلى اللجنة المختصة لإعداد تقرير الرد

فراس الصباح : الحكومة مهتمة بدعم القطاع التعاوني ومنفتحون على كل الاقتراحات النيابية

الحويلة خلال مداخلته

كلمة الجمهور

الشاهين : أهمية الحرص الدائم على توافق القوانين مع شرع الله تعالى والالتزام بتطبيقه

الحويلة : لابد من استمرار التعاون البناء بين السلطتين لإقرار المزيد من القانونين المهمة

الجمهور : النواب استجابوا للمطالب بالتعاون مع الحكومة في الصالح العام وعليها القيام بدورها

شعبان : أدعو النواب إلى عدم الالتفات إلى ما تثيره الحسابات الوهمية وتحقيق متطلبات المرحلة

في محاربة تلك الظواهر ونشد على يد وزير الداخلية ونطالبه بإحكام الرقابة على الشقق المشبوهة".

وتساءل عن دور الحكومة فيما يتعلق بالأمن الغذائي واستعدادها لمخاطر الأمن الغذائي، مطالبا بحسم ملف المناصب القيادية الشاغرة والتي تصل إلى 180 منصبا قياديا شاغرا.

وبعد الانتهاء من المناقشة وافق المجلس على إحالة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر إلى اللجنة المختصة لإعداد الرد عليه.

ثم وافق المجلس على تقديم بند ما يستجد من أعمال ومناقشة تقرير «التشريعية» المتعلق بتعديل قانون المحكمة الدستورية، بعد تقديم عدد من النواب طلباً لإدراج التقرير على جدول أعمال المجلس في بند ما يستجد من أعمال.

وأكد نواب على ان إقرار تعديلات المحكمة الدستورية يمثل خطوة رئيسة وبداية حقيقة لانطلاق تشريعات الإصلاح السياسي المتفق عليها نيابيا، مشددين على ان التعديل مستحق لحماية إرادة الأمة من الإبطال بسبب الأخطاء الإجرائية للسلطة التنفيذية.

من جهته، قال نائب رئيس مجلس الأمة محمد براك المطير " اليوم أحد الإجراءات الأولوية في إصلاح المرفق القضائي وأشكر اللجنة التشريعية على جهودهم، وهذا خطوة أولى، والقضاء يئن من بعض منتسبيها والفساد والنيابة تئن من بعض منتسبيها والفساد".

وأوضح المطير أن " قضية صالحي ستضرب وسيخرجون كلهم براءة لأن المحقق الرئيس في قضية صالحي قبل يومين من مرافعات التميز ترفع عنه الحصانة حتى تبطل القضية، ومرافعات المحامين قالوا هذا وكيل النيابة مرفوعة عنه الحصانة ولذلك وجب علينا إصلاح هذا المرفق".

وأضاف " أنا أعرف وزير العدل وهو شخص نظيف، وعليه إصلاح هذا المرفق وأقول له هات رئيس النيابة واسأله عن إجراءاته في رفع الحصانة عن خلف الحبشي ولماذا اتهم في قضية أمن دولة وماذا عن إجراءاته وهل تمت بصورة قانونية".

وعقب قائلا "يستغلون شخصا مجرما في قضايا كبيرة ويضعونه شاهد استدلال على وكيل النيابة، وقل لرئيس النيابة ما أدلتك وكيف أصدرتها وكيف أتوا بالأدلة ومن هو الشاهد الرئيس في هذا الأمر".

وأكد أنه "سوف تكون هناك محاسبة ولو ما حدث جلسة خاصة إذا أطلب جلسة خاصة إذا لم تتم محاسبة وكلاء النيابة الذين عملوا ذلك في زميلهم الذي كان يحافظ على المرفق لكن أن يضرب المحقق الرئيس قبل يومين من مرافعة التمييز في أكبر قضية فساد".

وقال المطير "أطلب من وزير العدل فتح تحقيق وإلا سأطلب جلسة خاصة وسأبين كل الأدلة هنا أمام الشعب الكويتي، وعليهم فتح تحقيق مع وكلاء النيابة الذين أرادوا ضرب القضية وهي أمام التمييز".

بدوره قال النائب مهلهل المضف إن التعديل يؤكد حيادية المحكمة في النظر في المراسيم، لنتلافى المشاكل التي مررنا بها ونتج عنها إبطال 3 مجالس، كما أنه ينأى بالمحكمة بأن يتم إقحامها في صراعات سياسية.

وأكد أن التعديل يعزز مكانة المحكمة الدستورية والسلطة القضائية، ويضع ضوابط على المراسيم من دون استثناء، ويحمي الإرادة الشعبية التي تعلو فوق الجميع.

وأعرب النائب فهد المسعود عن شكره لرئيس وأعضاء اللجنة التشريعية وفرق العمل الذين قدموا التعديلات التي تعتبر بداية الإصلاحات السياسية وإحدى ركائز الاستقرار السياسي.

وأوضح المسعود أن هناك 11 من أصل 16 فصلا تشريعيا سابقا لم يكمل مدته الدستورية، مشددا على أن احترام إرادة الأمة بداية للاستقرار السياسي.

ونوه إلى أنه فيما يتعلق بالمراسيم فيجب مراعاة أنه بالإضافة إلى مراسيم الضرورة فيما يتعلق بالانتخابات، هناك مراسيم قد تصدر أثناء حل المجلس يجب أن تُحصّن أيضا.

وأثنى النائب حمد العليان على انسجام أعضاء السلطتين والتزام الحكومة بالخريطة التشريعية، مشيرا إلى أن هذا التعديل مهم والطموح أكبر أن نقدم قانونا جديدا وشاملا للمحكمة الدستورية يضمن حوكمة تشكيل أعضائها.

وشدد النائب عبدالهادي العجمي على أن تعديل قانون المحكمة الدستورية أصبح مسألة ملحة من أجل حماية إرادة الأمة، مبينا أن " هذا التعديل لا يكفي في ظل التصور الذي كان مطلوبا بتحقيق إصلاح حقيقي في منظومة المحكمة الدستورية، إلا أن جهود أعضاء اللجنة مقدرة".

وأكد النائب د. حسن جوهر أن الغاية والطموح أن يكون هناك قانون جديد وعصري لمحكمة دستورية عليا بمواصفات عالمية متطورة، إلا أن التعديل مستحق رغم أنه جزئي ومحدود ولم يصادر حق المحكمة في النظر في المراسيم المتعلقة بالطعون ولكن تنظرها قبل الانتخابات.

وبين أن "التعديل يمثل تأكيدا للمادة السادسة من الدستور بأن الأمة مصدر السلطات جميعا ولا بد من إقراره"، كاشفا عن أن "إيجاد قانون متكامل للمحكمة الدستورية سيكون على رأس أولوياتنا في دور الانعقاد المقبل ضمن إصلاحات تشمل السلطات الثلاث".

واعتبر النائب د. عبدالكريم الكندري أن التعديل مستحق فلا يمكن لأصوات الأمة أن تبطلها ورقة يعدها مستشار في ديوان رئيس مجلس الوزراء، لافتا إلى أن التعديل يهدف إلى حماية السلطات وعدم وقوعها في موقف الابتزاز بسبب تأخر الأحكام.

وقال إن ما يثار بأن تنظيم مواعيد الطعن قد يفتح الباب لعدم دستورية القانون، مرود عليه بأنه من الطبيعي أن يتم تحديد المدة وهي ليست شكلية بل مدة موضوعية وعلى إثرها يتم البت في الطعون بما يحفظ استقرارا كاملا للسلطتين.

وقال النائب د. حمد المطر إن القانون خطوة يجب أن تتبعها خطوات أكبر بتعديل شامل للمحكمة الدستورية وإصلاح مرفق القضاء، لافتا إلى أن دور النواب هو تشريع قوانين تحفظ كرامة الأمة والناس.

وأكد المطر إيمان الشعب باستمرار وجود هذا المجلس باعتباره سلطة رئيسة بغير وجوده لا يمكن للدستور أن يُطبق، لافتا إلى أن هناك قوانين أخرى مهمة جدا لإصلاح القضاء لابد من إقرارها منها مخاصمة القضاء وغيرها معقبا إن " إرادة الأمة هي من تنتصر في النهاية".

من ناحيته، قال النائب د. عادل الدمخي إن التعديل الخاص بتحويل التشريعات إلى لجانها من دون المرور بالتشريعية ساهم بدور كبير في تفرغ اللجنة لنظر مثل هذه القوانين التي تخصها.

وأكد أن التعديل يأتي حماية لإرادة الأمة والناخبين الذين هم مصدر السلطات، والمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي اللازم لعمل السلطتين.

وأكد النائب فلاح الهاجري أهمية حماية كرامة الأمة وهيبة السلطة التشريعية من خلال تعديل مستحق لمعالجة قضية الخلل الإجرائي أو الخطأ الذي ينقض إرادة الأمة، مشددا على أهمية إقراره اليوم.

وأكد النائب عبدالله المضف أن التعديل يمثل أهم بند لتحقيق الإصلاحات السياسية وتفعيلا لمبدأ إصلاح المؤسسات جميعا، مؤكدا أن التعديل أتى من منطلق دستوري وفق المادة (6) من الدستور «السيادة للأمة مصدر السلطات».

وشدد النائب د. بدر الملا على أن مسألة الحل هي سلطة خالصة لسمو أمير البلاد ولا اختصاص للمحكمة الدستورية، مضيفا إنه " لا اختصاص للمحكمة الدستورية للنظر في المراسيم باعتبارها من أعمال السيادة والاختصاص الذي ذهب للمحكمة هو صحة الانتخاب".

وقال الملا "أخشى إذا أقررنا التعديل أن نشرعن لحقها في ذلك، في حين أن الدستور لم يعط للقضاء اختصاصا في هذا الأمر وإذا شرعنا أن المحكمة

خالد العتيبي خلال مناقشة الخطاب الأميري

شعيب المويزري في حديث مع حمدان العازمي